نظرات في النحو الكوفي

د.حسين محيسن البكري
كلية التربية للبنات- جامعة بغداد

المستخلص:
نحاول في هذا البحث الوقوف عند طائفة من المسائل الخلافية النحوية بين النحويين البصريين والكوفيين ، حيث نقوم بعرضها وتحليلها وبيان أدلتهم ومناقشتها مناقشة موضوعية من دون ميل إلى مذهب دون الآخر لأن غرضنا البحث عن الحقيقة ولا غرض لنا سواها محتجين بما نحكم بالشاهد وبما يتفق وطبيعة اللغة .والمسائل الخلافية كثيرة صنفت فيها الكتب كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري وقد ارتأينا أن نصطفي عددا من تلك المسائل ودراستها نماذج للخلاف النحوي .

Looks at the grammar difference between the basrieen and kufieen Syntactical

Dr. Hussien Muheisen khatlan al-Bakri
College of Education - University of Baghdad

Abstract:
we Trying in this research stand at a range of controversial issues grammatical between the basrieen and kufieen Syntactical, where we offer analysis and statement of their evidence and discussion of substantive debate without a tendency to the doctrine without the other because our purpose is the search for truth is not the purpose of our other protesters, including judge the witness and in accordance with the nature of language , and many controversial issues in class books as alinsaf in matters of dispute for al-anbari. We have seen that we choose a number of these issues and studied as models for other than grammar.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

بنيت نظرية النحو العربي على وفق الأصول والمقاييس بعد استقراء كلام العرب ، شعرًا ونثرًا متأثرةً بالمنطق الأرسطي ، ذلك المنطق الذي بني عليه العامل والمعمول والعلة والجوهر ، وقد التزم النحاة العرب القدماء هذه الحقيقة في مصنفاتهم النحوية كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء وغيره. وكان البصريون أكثر تشددًا من الكوفيين في هذه المسالة ، فقد حددوا الزمان والمكان للمسموع ؛ إذ اخذوا عن عدد من القبائل العربية المشهود لها بالفصاحة كالحجاز ، وتميم ، وأسد وقيس ، وهذيل ، وطيئ وغيرها وقاسوا على الكثير المطرد . كما حددوا الزمان وهو نهاية القرن الثاني لسكان الحضر ونهاية القرن الرابع لسكان البادية ٠في حين نجد الكوفيين قد تساهلوا في المسموع وتوسعوا في الرواية إذ اعتمدوا على الرواية والسماع والمشافهة أصولا للدرس النحوي بعيدا عن الاعتبارات العقلية والتعليلات والقياسات التي يمليها المنطق ، وهذا عند البصريين شاذ وفاسد لا يعتد به .وعليه فقد احتدم الخلاف بين البصريين والكوفيين في الكثير من المسائل

النحوية فنرى البصريين إذا ما عارض الشاهد أصولهم لجأوا إلى تخريجه عن طريق التأويل والتقدير ، في حين نجد الكوفيين معتدلين في تأويلاتهم فنراهم يميلون في تفسير المسالة إلى البنية السطحية في أكثر الأحيان في حين نجد البصريين يميلون إلى البنية العميقة تمسكا بنظرية العامل ،ففي النداء مثلا يذهب البصريون إلى أن عامل نصب المنادى فعل مضمر التقدير (أنادي) أو (أدعو) في حين نجد الكوفيين إن العامل عندهم هو حرف النداء (يا) . وعامل نصب المستثنى عند البصريين فعل مضمر أيضا التقدير (استثني) والحقيقة اللغوية لا تجيز ذلك لان النداء والاستثناء من الأساليب الإنشائية فإذا قدرنا العامل فعلا مضمرا صار الأسلوب خبرا وعليه فمذهب الكوفيين هو الصحيح في هذه المسالة . وعليه جاء بحثنا لعرض بعض المسائل الخلافية ودراستها دراسة تحليلية والتوفيق بينها أو تقويمها إما بترجيح رأي على أخر وإما تخطئة رأي وتصويب أخر بالدليل الذي يتفق وواقع اللغة .
لسائل الله التوفيق والسداد في القول .

شبه الجملة

ذهب البصريون إلى أن الجار والمجرور والظرف متعلقان بخبر محذوف وجوبا في نحو: زيد في الدار، وعمرو عندك ، التقدير : زيد كائن في الدار، أو مستقر في الدار[١] . فالخبر المحذوف أما مفرد كائن أو مستقر أو جملة كاستقر واليه ذهب ابن مالك عندما قال :

وأخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى (كائن) أو استقر [٢]

فان كان المحذوف مفردا كان الخبر من قبيل المفرد وان كان المحذوف فعلا كان الخبر من قبيل الجملة [٣] . وذهب الفراء وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن مضاء القرطبي إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة [٤] فالجار والمجرور في محل رفع خبر للمبتدأ . يقول ابن السراج : (...والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به في الاستعمال) [٥]. معنى هذا القول أنهم لا حاجة لهم بالمحذوف ، إذ استغنوا عنه بالظرف والجار فكل منهما قسم برأسه ، فهما في محل رفع خبر للمبتدأ . وتابع الكوفيين أيضا ابنا طاهر وخروف، إذ قالا لا تقدير في نحو : زيد عندك ، وعمرو في الدار [٦] . وذهب عباس حسن إلى أن الظرف والجار والمجرور إذا دلا على فائدة لا يتعلقان بشيء فهما في محل رفع خبر للمبتدأ ،وهذا مذهب الكوفيين ، وإذا لم يدلا على فائدة فلا بد أن يتعلقا بخبر محذوف وجوبا، وهذا مذهب البصريين .قال : (ويشترط في الظرف الواقع خبرا وفي الجار والمجرور كذلك أن يكون تاما ، أي يحصل بالإخبار به فائدة به بمجرد ذكره ويكمل به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس... فلا يصح للخبر منهما ما كان ناقصا مثل : محمود اليوم ، وحامد بك لعدم الفائدة ، أما حيث تحصل الفائدة فيصح وقوعهما خبرا ، ويكون كل منهما هو الخبر مباشرة ، أي إن شبه الجملة نفسه يكون الخبر في الرأي المختار)[٧] . يظهر من هذا الكلام أن عباس حسن اتخذ رأيا وسطا بين الكوفيين الرافضين للتعليق والبصريين المقرين له ، وهو رأي سليم - فيما أرى - لذا أدعو إلى الأخذ به للتخفيف من تأويل النحاة المنطلقة الذين أثقلوا النحو العربي بتأويلاتهم وتقديراتهم التي جعلت النحو العربي معقدا ، ينفر منه المتعلم الناشئ ولا يستوعبه .

التنازع الاشتغال :

التنازع والاشتغال من الموضوعات النحوية المعقدة التي يشق على المتعلم الناشئ فهمها لما فيها من تعسف في التأويل أو التقدير الذي جلبه نظرية العامل وعليه فقد دعا أهل التيسير إلى إلغاء هذه الموضوعات ومنها باب التنازع والاشتغال من النحو العربي منهم ابن مضاء القرطبي[٨] .

والتنازع هو(عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : ضربتُ وأكرمت زيدا ، فكل واحد من (ضربتُ) و (أكرمت) يطلب زيدا بالمفعولية)[٩] . أو (هو أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر)[١٠] . وقد اختلف النحاة في إعمال الفعلين في المعمول ، هل هو الفعل الأول أو الفعل الثاني ؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الأول هو الأولى بالعمل من الثاني ، في

حين ذهب البصريون إلى أن الفعل الثاني هو الأولى بالعمل [١١] . وقد احتج الكوفيون بان الدليل بان إعمال الأول أولى بالنقل والقياس ، فأما النقل فقد جاء كثيرا عنهم كقول امرئ القيس :

فلو أن ما سعى لأدنى معيشةِ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ [١٢]

فأعمل الفعل الأول (كفاني) ولو عمل الثاني (ولم أطلب) لنصب(قليلا) وذلك لم يروه أحد [١٣] . وروي لرجل من بني أسد قوله :

فردَ على الفؤادِ هوى عميدًا وسوئل لو يُبينَ لنا السؤالا

وقد نَغنى بها ونرى عصورا بها يَقتدنَنَا الخُرُدَ الخِدالا

فاعمل الأول ، ولذلك نصب (الخردَ الخدالا) ولو اعمل الفعل الثاني لقال (يقتادنا الخردُ الخدالُ بالرفع[١٤] .

وإما القياس فهو إن الفعل الأول سابق للفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا انه ما كان مبدوءا به كان إعماله أولى بقوة الابتداء والعناية به [١٥] . واما البصريون فقد احتجوا بان قالوا : إنما قلنا انه منصوب بفعل مقدر وذلك لان في الذي ظهر دلالة عليه ، فجاز إضماره لاستغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه [١٦] . وثمرة هذا الخلاف أن الكسائي أجاز إذا كان للفعل فاعل أن يحذف ذلك الفاعل ولم يجعل له ضمير [١٧] ، في حين لم يجز البصريون حذف فاعل الفعل الأول ، فلا بد للفعل من فاعل تضمنه المضمر ، وهذا ما حكاه سيبويه في الباب الذي سماه (المسند والمسند إليه) ، قال فيه : (وهما ما لا يغنى واحد عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهو أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء)[١٨] .

والمرجح عندي مذهب الكوفيين بان الفعل الأول هو العامل ، فهو الأوفق للقياس ، إذ الأول هو الأصل ،وان الثاني بمثابة التكرير، وقد ورد به السماع كثيرا عن فصحاء العرب ، أما الفعل الثاني فلا يجوز حذف فاعله وهو الضمير كما قال الكسائي وهشام والسهيلي، بل يجب أن يبقى مضمرا[١٩] . والأخذ بالمذهب الكوفي نتخلص من هذا الإشكال فضلا عما في المذهب من تيسير .

الإشتغال :

الاشتغال هو (أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملامسه نحو:وكلَ إنسانٍ ألزمناه) [٢٠]

اختلف النحويون في ناصب الاسم المتقدم على الفعل في نحو : زيدًا ضربتُهُ ، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن ناصب (زيدًا) فعل مضمر وجوبًا يفسره الفعل المذكور ، فالأصل : ضربتُ زيدًا ضربتُهُ . وذهب الكوفيون إلى أن الناصب الفعل المذكور بعده [٢١] . وقال الكسائي : زيدًا منصوب بالفعل والعائد (الهاء) محذوف والفعل غير عامل في الضمير، فهو ملغى[٢٢] . وقال الفراء : إن الفعل عمل في الاسم الظاهر وفي الضمير[٢٣] . وقد اعتمد البصريون في مذهبهم على القياس وهو إن ضربت يتعدى إلى مفعول واحد وقد استوفاه وهو الهاء فلم يبق له سبيل نصب زيد ، فوجب أن يقدر له ما ينصبه ، وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل على المذكور[٢٤] . أما الكوفيين فقد احتجوا بان الهاء هي زيد في المعنى ، وإنما ذكرت للبيان والتوكيد فهو بمعنى : زيدًا ضربتُ[٢٥] . فقد فسر الفراء نصب(زيدًا) بان حق الفعل أن يتقدمه ، ولما تأخر عنه جئ المتقدم وهو زيد بالضمير على التكرار، بمعنى أن الفعل قد عمل في ذلك الاسم [٢٦] .

وعندي أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأولى بالصواب لان زيدًا في (زيدًا ضربتُهُ) لم يطرأ عليه تغيير إلا تقديمه على العامل للاهتمام ، قال سيبويه : (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه ، اعني وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم [٢٧] .

وعليه فما ذهب إليه الكوفيون فيه يسر ، وتسهيل ، وهو بعيد عن التمحل في التقديرالذي يثقل النحو ويخرجه عن هدفه الرئيس ، وهو أن نقرا صوابًا ، ونكتب صوابًا ، فالهدف إذن تعليمي لا غير .

تقديم الفاعل على الفعل :

الأصل في اللغة أن يتقدم العامل على المعمول ، نحو قولنا : قام زيدٌ، فلا يجوز: زيدٌ قام ، لان رتبة العامل التقديم ورتبة المعمول التأخير ، وهذا هو المذهب البصري[٢٨]. وأجاز ذلك التقديم الكوفيون البغداديون ، فيقولون : زيدٌ قائم [٢٩] ، وقولهم: البدرُ طلع ، فكلتا الجملتين جملة فعلية تقدم فاعلها على فعلها. واحتجوا على ذلك بما ورد عن العرب في نحو قول الزباء :

ما للجمالِ مشيُها وئيدًا أجندلا يحملنَ أم حديدًا

في رواية من روى (مشيُها) مرفوعًا ، فمشيها فاعل تقدم على عامله وهو وئيدًا[٣٠] . أمّا البصريون فقد احتجوا على عدم جواز تقديم الفاعل على المفعول بوجهين ؛ أحدهما أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة تقدم أحدهما على الآخر وضعًا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما أن تقديم الفاعل يوقع اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك إذا قلت: زيدٌ قام

فلم يدر السامع هل المراد الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعلها المستتر أو المراد إسناد قام إلى زيد على انه فاعل ، وقلم حينئذ خالٍ من الضمير [٣١] . وإني أرى أن حجج البصريين واهية لا يعبا بها إذ تمسكوا بنظرية العامل في تبرير الكثير من المسائل النحوية ، فإذا ورد في القران الكريم وكلام العرب ما يعارض أصولهم لجأوا إلى التأويل لكي يتناسب مع أقيستهم ، كقوله تعالى (وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجرهُ)[٣٢] ، وقوله : (إذا السماءُ انشقت) [٣٣] . فقالوا إن (أحدُ) و(السماء) فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الفعلان المذكوران التقدير (إنِ استجارك احد استجارك ، وإذا انشقت السماء انشقت) فقالوا : يحذف الفعل وجوبا بعد(إن) و (إذا) الشرطيتين .أقول لو كان استقراء النحاة تاما لما لجأوا إلى هذا التمحل في التأويل أو التقدير الذي أثقل النحو وأخرجه عن هدفه . وعليه فالمذهب الكوفي أولى بالقبول لأننا بموجبه لا نحتاج إلى تقدير البصريين وتأويلهم .

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في نحو : قاما الزيدان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات ، فمن العرب من يلحق الفعل الذي بعده اسم ظاهر مثنى او جمع مذكر سالم ، او جمع مؤنث سالم علامة تدل على تثنية الفاعل الظاهر او جمعه [٣٤] وسمى سيبويه هذه اللغة(لغة أكلوني البراغيث) ، وسماها ابن مالك لغة(يتعاقبون عليكم ملائكةٌ في الليل وملائكةٌ في النهار) [٣٥] . وعزيت هذه اللغة إلى طائفة من العرب منهم بنو الحارث بن كعب، وطئ ، وأزدشنوءة [٣٦] . ويبدو أن هذه اللغة كانت شائعة ، إذ جمع المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أكثر من عشرين شاهدا من الشعر ، منه على سبيل المثال لا الحصر قول الشاعر :

يلومونني في شراء النخي لِ أهلي ؛ فكُلُّهُم يعذلُ [٣٧]

وقولُ الأخر:

بحورانَ يَعصِرنَ السليطَ أقاربُهُ .....[٣٨].

فقد أجاز الكوفيون هذه اللغة وعدوها اللغة القياسية ، في حين لم يجزها البصريون فعدوها شاذة . فالكوفيون عدوا هذه الضمائر علامات دالة على تثنية الفاعل وجمعه ، فليس لها محل من الإعراب [٣٩] أما البصريون فلم يرتضوا بهذا الإعراب ولذلك أجازوا في إعراب الضمير وجهين ؛ أولهما أن الضمير فاعل والجملة خبر مقدم والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وثانيهما أن الضمير فاعل والاسم الظاهر بدل منه [٤٠] وعندي أن ما ذهب إليه الكوفيون هو المرجح لكثرة السماع به ولأنه الأقيس ولأنه الأيسر والسهل في التعلم . ولا يستطيع البصريون رد هذه اللغة القياسية لكثرة السماع يها ولكنهم تحيلوا على تأويله [٤١] .

العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض :

من المسائل الخلافية عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض ،نحو مررت بك وزيدٍ، فقد ذهب الكوفيون إلى انه يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومنع ذلك البصريون [٤٢]

وقد احتج الكوفيون لذلك بما ورد في التنزيل كقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) [٤٣] بخفض الأرحام وهي قراءة حمزة ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة بن مصرف ، والأعمش، والحلبي عن عبد الوارث [٤٤] . وقوله تعالى : (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى

عليكم) [٤٥] .ف (وما يتلى عليكم) في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض (فيهن) [٤٦] وغيره كثير . ومن كلام العرب قول الشاعر :

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجبٍ

فعطف الأيام على الكاف في (بك) من غير إعادة الخافض ، التقدير :بك وبالأيام [٤٧] وتابع الكوفيين قطرب ويونس والأخفش وابن مالك[٤٨].

أما البصريون فقد احتجوا لمذهبهم بان (الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور ، والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ولم ينفصل عنه ، ولهذا لا يكون إلا فصلا بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز)[٤٩]. وقد خطأ الزجاج قراءة خفض الأرحام ،إذ قال : (فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار الشعر) [٥٠] . وكذلك خطأ الأنباري هذه القراءة وعد شواهد الكوفيين لا حجة فيها [٥١]. أما الفراء فقد عد عطف الظاهر على المخفوض من غير إعادة الخافض قبيحا وإنه لا يجوز إلا في الضرورة كقول الشاعر:

نُعلِّقُ مثلِ السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوطُ نفانف [٥٢] .

ويرجح الباحث ما ذهب إليه الكوفيون لورود ذلك كثيرا في التنزيل وكلام العرب ،فضلا عن متابعة عدد من البصريين للكوفيين كقطرب ويونس والأخفش وابن مالك ومع هذا كله فان هذا المذهب فيه يسر وسهولة ، أما ما ذهب إليه البصريون فلا يعتد به لأن حجتهم ضعيفة منتقضة [٥٣] .

العامل في نصب المستثنى :

اختلف النحويون في عامل نصب المستثنى ، فقد ذهب البصريون إلى أن العامل هو فعل مضمر بعد إلا وهو (استثنى) [٥٤] ، فاصل : قام القومُ إلا زيدًا : قام القومُ استثنى زيدًا ، وهذا الفعل كامن في ذهن المتكلم [٥٥] . وذهب الكسائي إلى أن المستثنى منصوب بان مضمرة ، إذ التقدير : قام القومُ إلا أن زيدًا لم يقم [٥٦] . وحكي عنه أنه قال : (ينصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول) [٥٧] . وهذا التقدير والتأويل من ابرز ملامح المنهج التحويلي في تفكير النحاة العرب [٥٨] ، فهم يؤمنون بان البنية اللغوية إما سطحية وإما عميقة كامنة في ذهن المتكلم ، ويؤمنون بان وظيفة النحو هي التوفيق بين هاتين البنيتين [٥٩] . وعليه لجأوا إلى البنية العميقة لمعرفة عامل نصب المستثنى . وذهب الكوفيون إلى أن المستثنى منصوب بالا نفسها اخذين بالبنية السطحية، ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين [٦٠] . وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و (لا) ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا ب(إن) وعطفوا بها في النفي اعتبارا ب(لا) [٦١] . والمرجح من هذين المذهبين المذهب الكوفي لسببين ؛ أولهما : بُعدهُ عن التأويل والتقدير ، وثانيهما : إنا إذا أخذنا بالمذهب البصري تحول الكلام من الإنشاء إلى الخبر ،فسد المعنى وبعد المقصود ، أما ما حكاه الكسائي والفراء فهو تمحل لا مسوغ له .

إعراب الوصف الذي بعده مرفوع :

الوصف هو اللفظ المشتق الجاري مجرى فعله كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك[٦٢] نحو : أقائم زيدٌ ؟ أو قائم زيدٌ . والاسم المرفوع بعد الوصف فاعل للوصف سد مسد الخبر [٦٣] أو إن الوصف خبر مقدم والاسم المرفوع مبتدأ مؤخر [٦٤] وهذا مذهب جمهور البصريين . أما الكوفيون فقد أعربوا الوصف فعلا دائما ومرفوعه فاعل له ، فعدوا الفعل الدائم قسيم الاسم والفعل ولم يشترطوا أن يسبق الوصف بنفي أو استفهام كما اشترط البصريون (لان (قائم) عندهم فعل دائم يتضمن معنى الفعل ، ويؤدي معناه ، فلا يزيده وقوعه في سياق النفي أو الاستفهام شيئا)[٦٥]. والأولى بالقبول مذهب الكوفيين لان الوصف بمعنى الفعل من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن فيه تسهيلا وتيسيرا للمتعلم ، فلا يحتاج إلى تقدير أو تأويل كما هو عند البصريين . وقد عد الدكتور إبراهيم السامرائي هذا الإعراب غريبا عندما قال : (ما يزالون يعربونه مبتدأ وهو

إعراب غريب حقا لأن المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه و(قائم) لا يصح أن يكون كذلك لأنه في واقعه مسند ومبني عليه ولم يتجشموا هذا إلا اعتزازا بالعامل ، وتحيلا في تفسير الرفع في قائم ، فهو مبتدأ لأنه مرفوع في موضع الفعل ومستعمل استعماله ، وليت البصريين كانوا قد فطنوا إلى أن الرفع في قائم هنا لا يختلف عن الرفع في يقوم إذا قيل : يقومُ الزيدان ، ولا أظن أحدًا منهم يعرب (يقوم) مبتدأ في هذا المثال كما يعرب(قائم) في ذلك المثال مبتدأ) [٦٦] . وعد الدكتور مصطفى جواد سد الفاعل مسد الخبر من الحيل النحوية ، فهو يرى(أن الوصف خبر مقدم والمرفوع مبتدأ مؤخر ؛لأن الوصف من مستلزمات الخبر)[٦٧] . ولعل الذي جعل البصريين يذهبون إلى هذا المذهب بعدِ الوصف مبتدأ هو التنوين لان التنوين من علامات الأسماء وفاتهم أن التنوين وظيفته هنا تخصيص الفعل الدائم) [٦٨] وعليه فان المذهب الكوفي هو المرجح عند المحدثين فيه يحل الإشكال .

كان وأخواتها :

ذهب الجمهور إلى أن (كان) فعل ناقص لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج إلى خبر منصوب نحو : كان زيدٌ قائمًا[٦٩] . وذهب الفراء إلى أن (كان) فعل كغيره من أفعال العربية ، فاعله المرفوع بعده وهو (زيد) في المثل السابق أما الاسم المنصوب فهو حال وهو (قائمًا) [٧٠] وهذا الحكم يسري إلى سائر الأفعال الناقصة كأمسى وطفى وظل وغيرها . وتابع الفراء عدد من أهل التيسير كإبراهيم مصطفى ، وشوقي ضيف ، ومهدي المخزومي . وهذا يأتي من قناعتهم بان هذه الأفعال وظيفتها في الجملة الدلالة على الزمن فقط ، وليس لها عمل فيما بعدها كما يراها النحو القديم [٧١] يقول الدكتور شوقي ضيف : (...والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل النحو الكوفي ، فالفعل عنده في باب كان وأخواتها فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التي لا تكاد تحصى في العربية والاسم المرفوع في مثل : كان محمد مسافرًا ، فاعل مرفوع والاسم المنصوب في المثال حال . ويشهد لصحة رأي الكوفيين أن كان وأخواتها تأتي لازمة فنقول : كان الأمر، أي حدث ، وأمسى زيد أي دخل في وقت المساء ...) [٧٢] .

وفي الحقيقة أن هذا الرأي غريب ، فلكان وأخواتها إحكام ، فمثلا تأتي كان ناقصة وتامة وزائدة ولا يمكن أن تعد تامة أو لازمة لان هذا خلاف لكلام جمهور العرب. ولا يمكن لعالم جليل كالفراء أن يصدر عنه مثل هذا الرأي ، ولذلك فانا اشك في نسبة هذا الرأي للفراء ، فقد يكون نسب له خطا وعليه فان الرأي الصحيح هو رأي البصريين.

حروف المعاني :

اختلف النحويون في الحروف العاملة الداخلة على الفعل المضارع ك(حتى ولام الجحود و أو، وكي، والفاء السببية ، هل هي الناصبة للمضارع بنفسها ؟ أو إن الفعل المضارع منصوب بان مضمرة ؟ فقد ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع بعدها منصوب بهذه الحروف بنفسها من دون إضمار أن في حين ذهب البصريون إلى أن الفعل بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا [٧٣] ، قال ابن مالك :

وبعد حتى هكذا إضمار (أن) حتم كـ(جد حتى تَسَرَّ ذا حَزَن) [٧٤]

ونحو قولهم : سرتُ حتى ادخلَ البلدَ . واحتج الكوفيون بان قالوا : إنما قلنا إن (حتى) هي الناصبة بنفسها للمضارع لأنها بمعنى (في) أو بمعنى (إلى) ، قال الكسائي : (وإنما ينجر الاسم بعدها على تقدير (إلى) مضمرة أو مقدرة لأنها بمعناها فيه) وأجاز الكوفيون إظهار أن بعدها للتوكيد ، كما أجازوا ذلك في لام الجحود) [٧٥] . ويبدو من هذا أن رأي الكوفيين مضطرب وان كان فيه تيسير ، فهم يقولون مرة إن الفعل منصوب ب(حتى) بنفسها ، ومرة أخرى يقولون يجوز إظهار (أن) للتوكيد ، وهذا يدل على عدم استقرار رأيهم ،وعليه فمذهب البصريين هو الأصوب في هذه المسالة وان كان مؤولا .

ومن الحروف الأخرى التي تجري مجرى (حتى لام الجحود ،إذ نص سيبويه على (إن اللام تنصب ب(أن) مضمرة بعدها وعلة ذلك أن اللام لا تدخل إلا على الاسم ولهذا فهي بحاجة إلى إضمار (أن)لكي تكون مباشرتها للفعل مسوغة حيث يمكن عندئذ تأويل (أن) المضمرة والفعل بعدها بمصدر) [٧٦] . وذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة بنفسها وان ما ظهر بعدها من (أن) أو (كي) إنما هو للتأكيد ، وذهب ثعلب إلى أن

اللام هي الناصبة ولكن ليس بنفسها بل لنيابتها عن (أن) المحذوفة [٧٧] . أمّا أو فقد ذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى (أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني الأول من حيث لم يكن شريكا في المعنى ، ولا معطوفًا عليه [٧٨]، في حين ذهب الكسائي إلى انه منصوب ب(أو) بنفسها في نحو : (لألزمنك أو تقضيني حقي) [٧٩] والمرجح من هذين المذهبين المذهب البصري لأنه القياس وإن كان المذهب الكوفي فيه تيسير ، وبعيدًا عن التكلف والتأويل .

نتائج البحث

من خلال هذا البحث توصل الباحث إلى جملة نتائج منها ما يأتي :

أولا- تمسك النحويون البصريون بنظرية العامل والعلة والجوهر وعليه جاء نحوهم معقدا لكثرة التأويلات ،في حين نجد الكوفيين اقل تشددا من البصريين بهذه النظرية فنجدهم يميلون إلى التيسير والتسهيل في أكثر الأبواب النحوية ،وقد تابعهم أهل التيسير في ذلك . ففي باب التنازع والاشتغال مثلا أجازوا نصب الاسم في نحو زيدا أكرمته بالفعل المذكور لا بفعل مقدر يفسره المذكور كما ذهب إلى هذا البصريون .

ثانيا – كان الفراء في كثير من الأحيان يخالف شيخه الكسائي مثلما كان سيبويه يخالف شيخه الخليل ، ففي الاشتغال مثلا كان الكسائي يجيز حذف الضمير وإلغاء الفعل في نحو: زيدا زرته في حين ذهب الفراء إلى أن الفعل عمل في الاسم الظاهر وفي الضمير،فلا يجيز حذفه .

ثالثا- كان البصريون يفسرون الظاهرة النحوية باللجوء إلى البنية العميقة في حين كان الكوفيون يلجأ في تفسيرها إلى البنية السطحية في أغلب الأحيان ولذلك جاءت بعض المسائل النحوية من دون تأويل.

رابعا- عد البصريون لغة من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا اسند الفعل إلى اسم ظاهر مثنى أو جمع لغة شاذة في حين عدها الكوفيون والمازني لغة قياسية ،وهذه اللغة منسوبة لعدد من القبائل العربية مثل قبيلة بني الحارث بن كعب ،وقبيلة أزدشنوءة ، وقبيلة طئ .

وهذه اللغة منتشرة وكثيرة ورد بها الشعر والنثر، فقد ذكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أكثر من عشرين شاهدا شعريا ،فضلًا عما جاء في التنزيل والحديث الشريف وأقوال الصحابة والتابعين وهذا يكفي دليلا على أنها لغة ليست قليلة كما قال البصريون .

الهوامش والتعليقات

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٢١٠/١ ،ومغني اللبيب ٤٤٦/٢
(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢١٠/١
(٣) ينظر:م.ن ٢١١/١
(٤) ينظر:شرح الرضي ٩٢/١ ،والرد على النحاة ٩٩ ،وشرح ابن عقيل٢١١/١
(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٦٨
(٦) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٤٣٣
(٧) النحو الوافي ١/ ٤٣٣
(٨) ينظر الرد على النحاة ص ٨٥ -٩٥
(٩) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢
(١٠) شرح قطر الندى ١٩٨
(١١) ينظر : الإنصاف (م ١٣) ١/ ٨٣
(١٢) لم أقف على هذا البيت في الديوان . ولم يعد ابن هشام هذا البيت من التنازع لاختلال المعنى . ينظر: شرح قطر الندى ١٩٩
(١٣) ينظر الإنصاف ٨٥/١
(١٤) ينظر :م.ن ١/ ٨٥- ٨٦
(١٥) ينظر :م.ن ٨٦/١
(١٦) ينظر :م.ن ١/ ٨٦ ، وائتلاف النصرة ١٣٥
(١٧) ينظر : التبيين ١٦١
(١٨) الكتاب ١/ ٢٣

(١٩) ينظر : كتاب التبيين ١٦١ ، وائتلاف النصرة ١٣٥
(٢٠) وشرح شذور الذهب ١٧٩ ، وينظر :شرح قطر الندى ١٩٢ وهمع الهوامع١١١/٢
(٢١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ١٣٠- ١٣١ ، وشرح شذور الذهب ٢٧٩-٢٨٠، وكتاب التبيين (م ٣٧) ص ١٧٩
(٢٢) ينظر : همع الهوامع ١١١/٢
(٢٣) ينظر :م .ن ٢/ ١١١
(٢٤) ينظر : كتاب التبيين ١٧٩
(٢٥) ينظر :م .ن ١٧٩
(٢٦) ينظر : مباحث في معاني القرآن للفراء ١٥٨
(٢٧) الكتاب ١/ ٣٤
(٢٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٧/٢
(٢٩) ينظر : الدرس النحوي في بغداد ٣٢
(٣٠) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٧٧ (هـ١) وهمع الهوامع ١٥٩/١
(٣١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢/ ٧٧ (هـ ١)
(٣٢) سورة التوبة / ٦
(٣٣) سورة الانشقاق / ١
(٣٤) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٨٠ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠
(٣٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٨٥/١ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١
(٣٦) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٨٠ ، وهمع الهوامع ١٦٠/١
(٣٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٨٢/١ ، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠
(٣٨) ينظر : همع الهوامع ١/ ١٦٠
(٣٩) ينظر : شرح ابن عقيل ١/ ٨٠
(٤٠) ينظر : م .ن ١/ ٨٥
(٤١) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ٤٤
(٤٢) ينظر : الإنصاف (م ٧٥) ٤٦٣/٢ ، وائتلاف النصرة(م ٤٩) ٦٢- ٦٣
(٤٣) سورة النساء / ١
(٤٤) ينظر : السبعة ٢٢٦ ، والإنصاف ٤٦٣/٢ ، الجامع لإحكام القرآن ٢/٥
(٤٥) سورة النساء / ١٢٧
(٤٦) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٦٣
(٤٧) ينظر : الإنصاف ٢/ ٣٦٤ ، وائتلاف النصرة / ٦٣ ، والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ٣٩٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٧ والبيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي .
(٤٨) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٦٣
(٤٩) م ن ٢/ ٤٦٦
(٥٠) معاني القرآن .وإعرابه ٢/ ٦
(٥١) الإنصاف ٢/ ٤٦٦
(٥٢) معاني القرآن ١/ ١٧٧
(٥٣) ائتلاف النصرة / ٦٣
(٥٤) ينظر : الإنصاف ( ) ١/ ٢٦١
(٥٥) ينظر : مناهج البحث اللغوي / ١٩٥
(٥٦) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦١ وائتلاف النصرة / ١٧٤
(٥٧) ينظر : المصدران لنفسهما .
(٥٨) ينظر: مناهج البحث اللغوي / ١٩٥
(٥٩) ينظر :م .ن / ١٩٥
(٦٠) ينظر : الإنصاف ١/ ٢٦١
(٦١) ينظر :م .ن / ١/ ٢٦١
(٦٢) ينظر : النحو الوافي ١/ ٤٠٤

(٦٣) ينظر : الكتاب ٢/ ١٢٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٨
(٦٤) ينظر : المصدران أنفسهما .
(٦٥) في النحو العربي نقد وتوجيه / ٥١
(٦٦) في النحو العربي نقد وبناء / ١١٨
(٦٧) ينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية / ٢٢ ، وينظر: الخلاف النحوي / ٢٧٦
(٦٨) ينظر :في النحو العربي نقد وبناء / ١٨٨
(٦٩) ينظر : الإنصاف (م ١١٩) ٢/ ٤٤١
(٧٠) ينظر : الإنصاف ٢/ ٤٤١ ، وإسرار العربية ١٣٨ ، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٤ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ٨٩ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٠
(٧١) ينظر : موضوعات في نظرية النحو العربي / ٢٥٢
(٧٢) تجديد النحو / ١٢
(٧٣) ينظر : همع الهوامع ٢/ ٨ ، وشرح ابن عقيل ٤/ ١٠
(٧٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٤/ ١٠ وشرح شذور الذهب / ٣٨٠
(٧٥) ينظر :ائتلاف النصرة / ١٥٣
(٧٦) ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة / ١٨١ ، وينظر الكتاب ١/ ٧
(٧٧) ينظر :المقتضب ٢/ ٧ والمغني ٢/ ٢١ والبحر المحيط ١/ ٢٧٣ وحاشية الصبان ٣/ ٢٨٣
(٧٨) همع الهوامع ٢/ ١٠
(٧٩) ينظر :م .ن / ٢/ ١٠

مصادر البحث ومراجعه

المصدر الأول – القران الكريم

(١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : الشرجي الزبيدي (عبد اللطيف بن أبي بكرت ٨٠٢ هـ) تحقيق الدكتور طارق الجنابي ، عالم الكتب – بيروت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات كمال الدين الانباري (عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – مصر ط٤ ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١م .
(٣) البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف ت ٧٤٥ هـ) تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض – دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م .
(٤) تجديد النحو : الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – مصر ط٢ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
(٥) الجامع لأحكام القران : القرطبي (محمد بن احمد ت ٦٧١ هـ) تحقيق هشام سمير / عالم الكتب – الرياض ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م .
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الصبان (محمد بن علي ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق محمود بن الجميل / مكتبة الصفا – القاهرة ٢٠٠٢م .
(٧) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة : د . حسن منديل /دار الضياء للنشر والتوزيع – عمان – الأردن ٢٠٠٧م .
(٨) الدرس النحوي في بغداد : د . مهدي المخزومي /دار الحرية للطباعة – بغداد – ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .
(٩) السبعة في القراءات : ابن مجاهد (احمد بن موسى ت ٣٢٨هـ) تحقيق الدكتور شوقي ضيف / دار المعارف – مصر ط٣ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
(١٠) شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الاستراباذي (محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ) دار الكتب العلمية – بيروت (د.ت) .
(١١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري (عبد الله جمال الدين بن يوسف ت ٧٦١هـ) تحقيق عبد الغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق –ط١ ١٩٨٤م .
(١٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / نشر وتوزيع دار التراث – القاهرة ط٢٠ / ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
(١٣) شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري /تحقيق محمد محيي الدن عبد الحميد — مطبعة السعادة - القاهرة ط١١ ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣م

(١٤) شرح ابن يعيش : ابن يعيش (موفق الدين علي بن يعيش ت ٦٤٣هـ) المطبعة الأميرية – القاهرة (د . ت) .
(١٥) في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي / المكتبة العصرية – بيروت ط١ ١٩٦٤م .
(١٦) الكتاب : سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون / الشركة الدولية للطباعة / مكتبة الخانجي مصر ط٥ ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م .
(١٧) كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين ت ٦١٦ هـ) تحقيق ودراسة عبد الرحمن السليمان العثيمين / المملكة العربية السعودية ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
(١٨) ابن كيسان وآراؤه في النحو واللغة : علي مزهر الياسري / دار الرشيد / دار الحرية للطباعة / بغداد ١٩٧٩م .
(١٩) مصطفى جواد وجهوده اللغوية : الدكتور محمد عبد المطلب البكاء / دار الرشيد للنشر – بغداد ط١ ١٩٨٢م .
(٢٠) معاني القران :أبو زكريا الفراء (يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ) قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين / دار الكتب العلمية – بيروت ط١ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
(٢١) معاني القران وإعرابه : أبو إسحاق الزجاج (إبراهيم بن السري ت ٣١١هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي / عالم الكتب ط١ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
(٢٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري / تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد / مطبعة المدني – القاهرة (د .ت) .
(٢٣) المقتضب : أبو العباس المبرد (محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة / لجنة إحياء التراث الإسلامي –القاهرة ١٣٨٦هـ .
(٢٤) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : الدكتور نعمة رحيم العزاوي – مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد – ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
(٢٥) موضوعات في نظرية النحو العربي / دراسات موازنة : د . زهير غازي زاهد – دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع –سوريا ط١ ٢٠١١م
(٢٦) النحو العربي نقد وبناء : الدكتور إبراهيم السامرائي / دار البيارق – بيروت ١٩٩٧م .
(٢٧) النحو الكوفي / مباحث في معاني القران للفراء : د. كاظم إبراهيم كاظم /عالم الكتب بيروت ط١ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
(٢٨) النحو الوافي : عباس حسن / دار المعرفة بمصر ١٩٦٦م .
(٢٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (عبد الرحمن بن ابي بكر ت ٩١١هـ) عني بتصحيحه السيد محمد نور الدين النعساني / دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – عمان –ط١ ١٩٩٨م .